

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تسهيل نشاط المناطق الحرة بالجزائر.
The impact of foreign direct investment in facilitating the activity of free zones in Algeria.

د. بلخماس مينة
Dr.BELKHAMMES yamina

جامعة محمد بن احمد وهران 02، الجزائر، belkhammesamina@gmail.com

تاريخ الاستلام: 20/12/2024 تاريخ القبول: 03/01/2025 تاريخ النشر: 2026/05/25

ملخص:.

تطورت المناطق الحرة لتصبح ظاهرة اقتصادية عالمية، حيث أصبحت أداة لتحقيق تحول اقتصادي منظم، مع التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا. يساهم هذا النموذج في تعزيز التكامل بين المشاريع المحلية والأجنبية. تهدف الورقة البحثية إلى استعراض الآثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة بالجزائر: دوره في تعزيز نقل الخبرات وتحويلها إلى صادرات، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية. كما يساهم في جلب العملة الصعبة التي تدعم التوسع الصناعي مستقبلاً.

كلمات مفتاحية: المناطق الحرة التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، نقل التكنولوجيا.

تصنيف JEL : F15.R58 ,F21,O16

Abstract:

Free zones have evolved into a global economic phenomenon, becoming a tool for organised economic transformation, with a focus on attracting foreign direct investment and technology transfer. This model promotes the integration of local and foreign enterprises. The paper aims to review the effects of FDI on free zones in Algeria, through its role in transferring experiences and turning them into exports, and opening new markets for Algerian products. It also contributes to bringing in hard currency that supports future industrial expansion.

Keywords: Trade free zones; foreign direct investment; technology transfer.

Jel Classification Codes: F15.R58 ,F21,O16

1. مقدمة :

تُعد المناطق الحرة في الجزائر بوابة رئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التنمية الاقتصادية. تقدم هذه المناطق بيئة تشغيلية مواتية تتضمن تسهيلات جمركية وضريبية مخفضة، وبنية تحتية متطورة، ووصولاً سهلاً إلى الأسواق المحلية والإقليمية.

تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الحرة بفوائد اقتصادية ملموسة، مثل زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى تحفيز الصادرات وتنويع قاعدة الاقتصاد، وعلى الرغم من الفوائد الواضحة، تواجه عملية جذب الاستثمارات التحديات مثل البيروقراطية وضعف البنية التحتية. يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات إصلاحية وتوفير المزيد من التسهيلات لتعزيز جاذبية المناطق الحرة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وباعتبارها أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي، يجب أن تستمر المناطق الحرة في دورها الحيوي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل نشاط الأعمال التجارية. من خلال تطوير البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية، يمكن للجزائر تعزيز نجاحها واستدامتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اعتماد استراتيجيات متكاملة. وبالنظر إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بعلاقة توازنية طويلة المدى، يبرز تساؤل جوهري: ما مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تسهيل نشاط المناطق الحرة التجارية بالجزائر؟

الفرضية:

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تشجيع الصادرات من المناطق الحرة، حيث يمكن أن تكون توجهات الاستثمار موجهة نحو الصناعات التصديرية. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التبادل التجاري بين الدول، مما يعزز الاقتصاد المحلي.

2. مفاهيم عامة حول المناطق الحرة :

1.2 المناطق الحرة

تُعرف المناطق الحرة بأنها مساحات جغرافية محددة داخل الدولة المضيفة، تُخصص وتُحدد خارج النطاق الجمركي. تُعامل هذه المناطق، من منظور التجارة الخارجية، كأنها أراضٍ أجنبية، مما يتيح حرية كاملة في التعاملات التجارية. تشمل هذه التعاملات استيراد، تصدير، تخزين، معالجة البضائع، التصنيع، وتقديم الخدمات.

وتتميز المناطق الحرة بكونها خاضعة لإعفاءات جمركية وضريبية، حيث تُعفى من القيود والضرائب المطبقة داخل الحدود الجمركية للدولة. تهدف هذه المزايا إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية، جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في تحقيق التنمية. (Hamrouni, 2018, p. 16).

2.2 الأهداف المتوخاة من إقامة المناطق الحرة:

تسعى الدول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال إنشاء المناطق الحرة. ومن أبرز هذه الأهداف: (جايز، 2012، صفحة 31)

المناطق الحرة تُعد من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهداف متعددة تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين الأهداف الرئيسية لإقامة هذه المناطق: -جذب النقد الأجنبي : يتم تحقيق ذلك من خلال ترويج الصادرات، حيث توفر المناطق الحرة بيئة مثالية لتصنيع المنتجات الموجهة للأسواق الخارجية.

-خلق فرص العمل : تُسهم المناطق الحرة في توفير وظائف مباشرة وغير مباشرة، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة وتعزيز رفاه الأفراد.

-تحقيق التنمية المتوازنة : تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توزيع المناطق الحرة على مواقع جغرافية مختلفة، مما يضمن توازن التنمية بين المناطق.

-نقل التكنولوجيا والخبرات : توفر المناطق الحرة فرصًا لتبادل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية والإدارية بين الشركات الأجنبية والمحلية.

-تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية : تتيح استغلال الموارد المحمية بطرق مستدامة، مما يعزز النشاط التجاري داخل البلاد.

-تنشيط قطاعات الخدمات والنقل : تساهم المناطق الحرة في تطوير قطاعي الخدمات والنقل من خلال زيادة الحركة التجارية واللوجستية، مما يعزز دور هذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني.

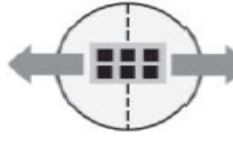
هذه الأهداف تجعل المناطق الحرة أداة استراتيجية لتعزيز الأداء الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية في الأسواق العالمية.

3.2.أثار اتفاقيات تحرير التجارة الدولية و مناطق التجارة الحرة على المناطق الحرة :

من الطبيعي أن يتبادر إلى الذهن تساؤل حول مدى تعارض فكرة إنشاء المناطق الحرة مع مبادئ اتفاقيات تحرير التجارة الدولية واتفاقيات مناطق التجارة الحرة المبرمة بين الدول. في الواقع، توجد جوانب متعددة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل هذا التساؤل

1.3.2 في ما يخص اتفاقية تحرير التجارة الدولية : ورد في اتفاقية الجات استثناء فيما يتعلق بالمناطق الحرة من مبدأ "التجارة بدون تمييز" أو الدولة الأولى بالرعاية .هذا الاستثناء يتيح للدول التي تنشئ مناطق حرة تقديم مزايا تفضيلية ضمن هذه المناطق دون الالتزام بتطبيق نفس المعاملة على الدول الأخرى. ويظهر من خلال أحكام منظمة التجارة العالمية (OMC) ضرورة التوسع في إنشاء المناطق الحرة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي وإعادة التكيف مع المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية. ومع دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، تصبح المناطق الحرة أداة هامة للدول النامية للتكيف مع هذه التحولات، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات وتطوير قطاعات جديدة.

4.2. انواع المناطق الحرة: يمكن تصنيف المناطق الحرة إلى أربعة أنواع رئيسية بناءً على أهدافها وطبيعة الأنشطة التي يتم تنفيذها داخلها. وهذه الأنواع تشمل:

الموانئ الحرة	مناطق التجارة الحرة	مناطق معالجة التصدي	المناطق الاقتصادية الخاصة
محلي دولي  -جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة -طرق تجارية -التصدير وإعادة التصدير.	محلي دولي  تطوير التصنيع والمعالجة. -عادة ما تكون قريبة من عقدة نقل رئيسية. -التصدير والمحلية.	محلي دولي  -الدعم التجاري مع الشركات والأنشطة المتصلة بالتجارة. -موانئ الدخول. -صادرات محلية وإعادة التصدير.	دولي  -منصة التجارة واللوجستيك. -مدن الموانئ او المواقع المتصلة بها. -الأسواق الداخلية وأسواق التصدير المحلية.

المصدر: (Zitouni, bediar, 2021, page 377)

5.2. اسس بناء المناطق الحرة:

ان نجاح المناطق الحرة ينبغي ان يكون على أسس واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة، مراعية بذلك الاستقرار السياسي والأمني، فضلا عن تلك الإعفاءات والحوافز التي تقدمها هذه المناطق في مجال الضرائب والرسوم الجمركية، وتوفير البنية التحتية من مرافق وطرق خدمات أساسية مع تبسيط الإجراءات المتبعة فيها، سواء من حيث ادخال او اخراج البضائع والتراخيص والتسجيل وغيرها من الإجراءات المستخدمة في المناطق الحرة، الامر الذي يجعل المستثمر الوطن والاجنبي سباقا للبحث عن الاستثمار في تلك المناطق.

6.2. اهداف انشاء المناطق الحرة: تهدف الدول من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تعزيز النمو والتنمية، ومن أبرز هذه الأهداف: (مداحي، اوسيرير، 2020، صفحة 179)

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تركز على التصدير;
- زيادة خزانة الدولة من العملات الأجنبية;
- قيام المشروعات الإنتاجية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي;
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتقنيات الحديثة;
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية;
- الحد من مشكلة الضغط السكاني في المدن الكبيرة;
- تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين الأقاليم;
- إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستخدمه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة تكنولوجيا متطورة الحد من مشكلة البطالة.;
- جذب مشروعات التكامل الخلفي وإيجاد الترابطات الامامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي;
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه
- إيجاد صناعة منتجة كنموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية;
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتشجيعها للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنى الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية;
- زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي;
- توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل;
- ادخال تقنيات حديثة;
- إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية مهارتها وتطويرها;
- استغلال المزايا النسبية المتوافرة;
- تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية;

-تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات)، حيث يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة؛
-إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي.

7.2. خصائص المناطق الحرة: إن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة نفسها، لكن هناك بعض المميزات المشتركة التي تتميز بها معظم المناطق الحرة، ومنها:
1.7.2. نظام جبائي مرن: يخضع المتعاملون في المناطق الحرة لنظام خاص يتميز بالمرونة والامتيازات التي تمنح لهم، حيث تُعد هذه المناطق بيئة تشريعية محفزة للأنشطة الاقتصادية. من أبرز الخصائص التي يتمتع بها المتعاملون في هذا النظام:

2.7.2 الشمولية والعالمية: تفتح المناطق الحرة أبوابها لجميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يسعون لإقامة مشروعات استثمارية، دون تقييد يتعلق بالجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة.

3.7.2. المساواة: في إطار المناطق الحرة، يتمتع جميع المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) أو أجانب، بنفس الحقوق والواجبات.

4.7.2 غياب المشاكل الإدارية: إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير، حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة، دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

8.2 أهداف إنشاء المناطق الحرة: هناك عدة أهداف تسعى الدول المصيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة تتمثل فيما يلي :

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية الموجهة للتصدير ;
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية;
- سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلاً من الواردات;
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية;
- تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية;
- الحد من مشكلة الضغط السكاني في المدن الكبرى;
- جذب مشروعات التكامل الخلفي يجاد، والتراپطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي;

-زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار;

-إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

1.3 مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف الاستثمار الأجنبي يتضح من خلال تمييز أنواع استثماره المختلفة. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تملك المستثمر الأجنبي جزئياً أو كلياً لمشاريع في الدولة المضيفة، ويشمل ذلك إما المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك (Joint Venture)، أو السيطرة التامة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية الكاملة للمشروع (-Wholly owned Investment Project). بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا النوع من الاستثمار في نقل الموارد المالية، والتكنولوجيا، والخبرة الفنية إلى الدولة المضيفة. أما الاستثمار غير المباشر (Foreign Indirect Investment)، فيتمثل في تملك الأفراد أو الشركات للأوراق المالية مثل الأسهم والسندات دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري. ويُعتبر هذا النوع من الاستثمار قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يترك تأثيراً مباشراً على الاقتصاد الإنتاجي كما يفعل الاستثمار الأجنبي المباشر.

3.3 العوامل المحددة للاستثمار

ويمكن تناولها على النحو الآتي:

1.3.3 سعر الفائدة: يقصد بسعر الفائدة: تكلفة رأس المال المستثمر، فكلما زادت أسعار الفوائد انخفض معدل الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض، وهذا ما يترجم رياضياً في العلاقة العكسية بين سعر الفائدة وقيمة الاستثمارات .

من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة في ظل ظروف التضخم، أما في حالة الركود، فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

2.3.3 الكفاية الحدية لرأس المال: يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال : بالإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال . فالعلاقة بين

الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية، فعند ارتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل ومن ثم يزيد التشجيع على الاستثمار مع زيادة الأموال المستثمرة.

3.3.3 التقدم العلمي والتكنولوجي: يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الآلات القديمة بأخرى جديدة، وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق. فبالإضافة إلى التحديث في الآلات، نجد التحديث في مجال البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ظهور مواد أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.

4.3.3 درجة المخاطرة: إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية، فكلما زادت درجة المخاطرة، انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار. في حين نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة والعائد هي علاقة طردية.

3.3.5 العوامل الأخرى: تتمثل هذه العوامل في مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة ومدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع.

13.4 الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من المحتمل أن تكون المزايا التي يحملها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة - وإن كانت غير مضمونة - مجدية من حيث أنها تساعد الدول النامية على مواجهة التحدي الماثل أمامها ، ألا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي المنافس . وعلى العموم للاستثمار الأجنبي المباشر نوعان من الآثار يمكن تناولها على النحو الآتي:

1.4.3 الآثار الايجابية:

وتشتمل الآثار الايجابية (المزايا) الرئيسة المحتملة في هذا المجال على :

11.1.4.3 الآثار على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي:

يُعد الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية لأنه يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد، وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، فضلاً عن إنه بزيادة الاستثمار الأجنبي يزيد معدل النمو الاقتصادي، من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل اليدي العاملة.

نظرياً يفترض أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً مختلفاً على النمو مقارنة بالاستثمار المحلي للبلد المضيف، وذلك لأن الأول يشتمل على رأس المال والتكنولوجيا والمهارات، لذا يمكنه التأثير

على تكوين رأس المال الكلي (المحلي) للبلد المضيف بطرق مختلفة . ابتداءً يمكنه أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار ، ومن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال المحلي في البلد المضيف . على العموم يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي بالطرق الآتية:

- * من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائمة.
 - * تحفيز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المدخلات المحلية.
 - * زيادة صادرات البلد المضيف، التي تؤثر على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.
 - * قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، التي لا يمكن صناعتها محلياً، ومن ثم فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد المضيف.
- 2.1.4.3. نقل التكنولوجيا والنفاذ الى الأسواق:

عادة ما تكون الشركات متعددة الجنسيات من بين أكبر الشركات وأكثرها تطوراً وأقدرها على المنافسة، علاوة على امتلاكها الموارد اللازمة للابتكار والتطبيقات التكنولوجية الحديثة وغيرها من النواحي التصنيعية ومرافق توزيع منتجاتها عبر العالم، وما من شك أن كبار المصنعين في عالم الاقتصاد اليوم هم من اللاعبين الرئيسيين في هذا المضمار ممن يسعون الى الوصول الى الموردين والأسواق في جميع انحاء العالم.

ويفترض ان الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي عن طريق المحاكاة، فضلاً عن تدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة، وقد ثبت أن كبرى الشركات الصناعية ومعظمها من الشركات متعددة الجنسيات تستأثر بنحو نصف الاختراعات في العالم، وفي بعض الحالات شاركت هذه الشركات في نقل التكنولوجيا من خلال البحث والتطوير المحلي بواسطة الشركات المنتسبة.

والدول المضيفة للاستثمارات التي تنجح في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات تكسب في الوقت ذاته من اطلاعها على المعرفة ونفاذها لها، وهو الأمر الذي لا غنى عنه لتلك الدول إن هي أرادت التوسع في قاعدتها الصناعية. فالشركات المحلية التي تقيم علاقات مع هذه الشركات تقوم بتطوير تقنيات تلك الشركات وتتعلم طرق التنافس في الأسواق العالمية، كما يكتسب المديرون المحليون للشركات متعددة الجنسيات وموظفوها معرفة مماثلة.

3.1.4.3. خلق فرص العمل:

غالباً ما تنسم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمعدلات بطالة عالية ، وعادة ما تتركز جهود محاربة البطالة من خلال اجراءات معينة تتمثل في ايجاد وظائف بالقطاع العام عجزها عن الاستمرار ، أما الاستثمار المباشر من خلال الشركات فهو يخلق فرص عمل هي الأكثر منفعة للاقتصاد الوطني ، وإن معظم الآثار التي يتركها الاستثمار المباشر على سوق العمل ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا ، ولا سيما ما يتصل منها برفع مستوى المهارات .وعلى الرغم من الدور الضئيل للشركات في هذا المجال ، إلا أنه لا ينكر دورها في توفير فرص العمل في بعض البلدان مثل فيجي ، كينيا ، بارغواي ، ماليزيا ، وتايلند . وكانت مرتفعة بشكل خاص في القطاع الصناعي، مثلاً في سنغافورة (58%) ، والسنغال (68%)

4.1.4.3. انخفاض الأسعار:

حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعرض الدول المضيفة لها للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة، فهي تؤثر ايجابياً على الأسواق المحلية، وذلك من خلال زيادة الانتاج ورفع كفاءته مما يؤدي في نهاية الأمر الى التأثير على تنمية البنية المحلية التحتية والترويج التجاري مما يؤدي بدوره الى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

5.1.4.3. تنمية الصادرات:

في معظم الأحيان يؤدي الاستثمار الأجنبي الى زيادة صادرات الدولة المضيفة الى الأسواق المجاورة أو حتى الى موطن الشركات صاحبة ذلك الاستثمار، ومن الطبيعي أن توفر تلك الصادرات العملة الصعبة التي تُعد أساساً للنمو الاقتصادي المستدام، وهي ضرورية لخدمة التزامات الديون الخارجية، وتمويل شراء المنتجات المستوردة وكذلك تمويل الاستثمار المحلي. ومع وجود الرغبة في الحصول على النقد الأجنبي من خلال الصادرات دفع بالدول الى خفض العوائق التجارية بما ييسر اندماجها في الاقتصاد العالمي. كما أن الاستثمار الأجنبي يساعد الدول على تنويع صادراتها. فالنمو الذي تشهده الصادرات غير التقليدية أو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية يشكل أهمية خاصة للدول النامية التي اعتادت على تصدير السلع التقليدية (مثل : القهوة ، السكر ، الموز ، المطاط ، الكاجو ، ... الخ) وهذا التنوع في قاعدة الصادرات يجعل الدول أقل عرضة للآثار الضارة من جراء انخفاض أسعار السلع (مثال

ذلك: ما تعرض له العراق جراء انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مقابل عدم تنويع قاعدة منتجاته الوطنية أو إيراداته العامة) .

2.4.3 الآثار السلبية:

- يرى عدد من الباحثين والكتاب بأن هذه المزايا التي تحققها الدول المضيفة هي في الغالب تتصل بالأجل القصير، اما في الأجل الطويل فأن وجود مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي في معظم الحالات الى اعاقا تطور هذه الدول (النامية) بسبب العيوب أو الآثار السلبية التي تصاحب هذا النوع من الاستثمار ، ومن بين هذه الآثار (العيوب) ما يأتي :
- إنها تحصل على أرباح مرتفعة يجري تحويل معظمها الى الخارج ، وبذلك تنخفض الموارد المحلية التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد ونموه وتطوره نتيجة لذلك .
 - في حالات ليست بالقليلة تقوم هذه المشروعات بإدخال بنود كلفة مشكوك فيها عن طريق مشترياتها السلعية أو الخدمية من شركات أو مشروعات تابعة لها، من أجل زيادة الأرباح التي تحصل عليها فعلاً، وتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركة من أجل التهرب الضريبي، أو تخفيض الضرائب التي تدفعها.
 - انها لا تساهم بشكل ملموس في توفير فرص العمل التي من الممكن ان تحد من مشكلة البطالة الواسعة الانتشار فيها، وفي أشكالها كافة وفي مجالاتها المختلفة، لأنها في الغالب مشاريع كثيفة رأس المال ولا تستخدم الا عمل محدود.
 - أن ما سبق يمتد ليشمل المشروعات المحلية التي تحاول تقليد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام فنون انتاجية كثيفة رأس المال والتي لا تتناسب وأوضاع الدول النامية، وفي حالة حاجتها لعنصر العمل فمن نوعية أعلى قد لا يتوفر في الدول النامية، ولذلك يتم الاعتماد في توفيره على الخارج.
 - إنها لا توفر المعرفة والخبرة الفنية والصناعية للدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، وبذلك فإن مشاريعها تحاط بسرية بالغة ينبغي عدم اطلاق الآخرين عليها، ولذلك فأنها تفرض على هذه المعرفة والخبرة كلف عالية ومغالى فيها مقابل ذلك.

- أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تصدر في الغالب خامات تقوم بتصنيعها بدرجة ملموسة في الدول المتقدمة مالكة هذه المشروعات، ومن ثم تحصل على القيمة المضافة، مقابل حرمان الدول النامية صاحبة الموارد والخامات من القيمة المضافة التي تم تحقيقها.
- إنها لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية، نظراً لاعتمادها على عنصر العمل الأجنبي في هذه المجالات.

5. الخاتمة

- يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير كبير على المناطق الحرة التجارية. بوجود الجزائر في موقع جغرافي استراتيجي وامتلاكها لثروات طبيعية هامة، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دور فاعل في تعزيز النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية في المناطق الحرة التجارية بالجزائر.
- من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية، يمكن للجزائر تعزيز قطاعها الرئيسية مثل الطاقة والتعدين والصناعة، مما يعزز من فرص العمل ويساهم في تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحرة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتعزيز قدرات الإنتاجية والتنافسية في السوق العالمية.
- ومع ذلك، يجب أن تضمن الحكومة الجزائرية وجود بيئة استثمارية ملائمة ومشجعة للاستثمار الأجنبي، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير الحماية القانونية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. بالتالي، يمكن للجزائر الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية لتعزيز تنمية المناطق الحرة التجارية وتعزيز مكانتها في الساحة الاقتصادية العالمية.

- المراجع:

- حسين . ف. ح. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر: المفاهيم والآثار الاقتصادية. بغداد: دار المسيرة.
- السمان . ف. م. (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حمرويني ع. ا. (2018). المناطق الحرة وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- الهاشمي . ع. ا. (2017). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية. مجلة العلوم الاقتصادية، (42)، 78-55.
- مداحي . ف. ا. & أوسير . م. (2020). دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية". مجلة الباحث الاقتصادي، 8(2)، 390-360.
- جازم . ع. ا. (2012). المناطق الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- د القادر ، ب. (2019). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا. مجلة دراسات اقتصادية، (14)، 120-101.
- بلقاسم ع. ا. (2021). واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، 12(1).
- بن خدة . س. (2020). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على سوق العمل. مجلة الاقتصاد الصناعي، (6)، 98-75.
- قنديل . أ. ع. ا. (2018). الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.